ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

السياسة الخارجية العراقية ومجتمعات الدياسبورا
نحو توظيف دبلوماسي فعال لاقتصاد التنوع المجتمعي

د. سعد سلوم

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

السياسة الخارجية العراقية ومجتمعات الدياسبورا نحو توظيف دبلوماسي فعال لاقتصاد التنوع المجتمعي

د.سعد سلوم *

بعد غزو العراق في 2003 وإسقاط النظام الدكتاتوري، برزت أمام نخب الدياسبورا فرص واعدة للمساهمة في تشكيل نظام ديمقراطي تعددي وإعادة الإعمار بعد انغلاق شامل على المجتمع الدولي استمر لعقود، تلازمت معه تأثيرات مدمرة لحلقة مستمرة من العقوبات الدولية والحروب والنزاعات مع دول الجوار.

وقد تمكنت أقلية من نخب الدياسبورا العراقية من العودة عبر منصة الأحزاب السياسية المعارضة في الشتات للمساهمة في بناء النظام السياسي الجديد، وهي نخب شكلت بالفعل إيقاع ومسار العملية السياسية لعراق ما بعد صدام حسين، من خلال شغل المناصب السياسية في الوزارات والمحافظات وقيادة مختلف القطاعات التنفيذية العليا. وأبرز مثال على تأثير نخب الدياسبورا أن ستة من رؤساء الحكومة العراقية المتعاقبين كانوا من مجتمع الشتات في الخارج، وهم كل من رؤساء الوزراء السابقين: إبراهيم الجعفري وإياد علّاوي ونوري المالكي وحيدر العبادي وعادل عبد المهدي ومصطفى الكاظمي على التوالي (يُعد السوداني أول رئيس وزراء من عراقيي الداخل).

لذا، قد يبدو غريباً لأي مراقب، غياب التفكير من قبل النخب السياسية العراقية في بلورة دبلوماسية خلاقة لتوظيف واستثمار الدياسبورا العراقية، مع ما تنطوي عليه الأخيرة من قدرات وإمكانيات فريدة. إذ تنتشر الجاليات العراقية Iraqi diaspora من مختلف مكونات المجتمع العراقي في العديد من بلدان الشرق الأوسط والعالم العربي، ويتركز قسم كبير من هذه الدياسبورا في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول غربية أخرى.

وهناك إمكانيات لتوظيف دبلوماسي فعال لقدرات وعناصر قوة هذه الدياسبورا في تعزيز حضور ومكانة الدولة العراقية وأولوياتها في مراكز صنع القرار العالمي، وذلك في ضوء توظيف اقتصاد التنوع المجتمعي، وهي فكرة سبق للباحث مناقشتها في العديد من مؤلفاته. مثل كتاب: التنوع الخلاق 2013، والوحدة في التنوع 2015، وديناميات الهوية 2022.

* باحث في شؤون الأقليات وأستاذ العلوم السياسية.

الدياسبورا كجزء من اقتصاد التنوع المجتمعي

نقصد بمفهوم اقتصاد التنوع المجتمعي: استثمار جميع طاقات المجتمع: أرضاً، وشعباً، وفضاءً، وموارد ومواهب، جماعيّة وفرديّة، وخبرات عابرة للأجيال، وتاريخ وإرث حضاري، وميراث ثقافي تعدديّ ألفي، ودياسبورا في مختلف ربوع المعمورة إلخ. (سلوم: اقتصاد التنوع المجتمعي –نحو نظرية لإدارة التنوع الخلاق في العراق، مركز رواق بغداد، 2024).

تأتي أهمية الاستثمار الدبلوماسي في اقتصاد الدياسبورا من كون الحكومات والقطاع الخاص تنظر تقليدياً إلى المغتربين بوصفهم مقدمين مستمرين لرأس المال المالي. وفي حين أن الاعتراف بدور المغتربين في «تحقيق التنمية» قد تزايد، وينظر إلى المغتربين بشكل متزايد على أنهم أصحاب مصلحة مهمين في التنمية، إلا أنهم لا يزالون لا يُنظر إليهم على أنهم مستثمرون اجتماعيون مهمون من قبل الحكومات، أو القطاع الخاص. وهو ما حول جذب الانتباه إليه من خلال مفهومنا الجديد للاقتصاد البديل القائم على التنوع المجتمعي بشكل عام، وعلى عنصر الاستثمار في اقتصاد الدياسبورا بشكل خاص.

في هذا السياق، لا نركز في هذه المقاربة على حث الحكومة العراقية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمغتربين أنفسهم على التركيز على توظيف استثمارات المغتربين كجزء من مزيج تمويل التنمية، وخاصة كجزء من حزم «التمويل المختلط». بل ندفع الفكرة كجزء من فكرة طرحها الباحث في سياق اقتصاديات الشتات Diaspora Economics، ونعني بذلك مفهوم (اقتصاد التنوع المجتمعي).

نركز في مفهومنا الجديد على إمكانيات الاستثمار في قطاعات أوسع من القطاعات التقليدية التي تجعل من السياسة الخارجية أسيرة مفاهيم حصرية وخاضعة لموجهات أيديولوجية تقليدية أو تفكير من داخل الصندوق. إذ يمثل حضور مجتمعات الدياسبورا العراقية من الطبقات الاجتماعية والنخب الفكرية والمواهب الاستثنائية ورجالات الأعمال ونخب الأقليات الدينية والجماعات الإثنية المختلفة فرصة ثمينة لتسخير مواهب وخبرات واستثمارات المغتربين، والسعي إلى توسيع نطاقها لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل للبلاد، لا سيما في ضوء الفجوة في التمويل المتاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة وتحول العلاقة مع هذه الدياسبورا إلى فجوة تهدد بتصدع مجتمعي وانفصام سوسيوثقافي بين الداخل والخارج.

لا يترك هذا الاستثمار أو التوظيف الدبلوماسي أثره الإيجابي على حضور فعال للسياسة الخارجية العراقية فحسب، بل ينعكس حتى على البيئة السياسية الداخلية في مناطق الصدع الإثنية وخطوط الانقسام العرقية، أي بعبارة أخرى، قد يدفع مثل هذا الاستثمار إلى تحول جذري في البيئة المستقطبة والمعقدة والتعددية مثل سهل نينوى شرق الموصل وسنجار شمال غرب الموصل ومناطق أخرى عديدة مثل كركوك. أي أنه بعبارة كفيل بتحول أنماط التفكير السائدة Paradigms من نظام سوسيوثقافي إلى نظام آخر، أكثر فعالية، في تحقيق أسس استقرار مستدام. باختصار إنه يضمن التحول من مقاربة حل النزاع إلى تحويل الصراع.

ثانياً، إن له أثره الموازي في تدعيم مكانة القوة الناعمة للبلاد في مراكز فاعلة في النظام الدولي مثل (المسيحيون الكاثوليك أنموذجاً في العلاقة مع الكرسي الرسولي في الفاتيكان) و(الآشوريون في ما يخص العلاقة مع عواصم عالمية مؤثرة في واشنطن دي سي وباريس مثلاً)، والإيزيديون والأكراد في ما يتعلق بالعلاقة مع الحكومة الألمانية، وكذلك الجالية العراقية الأكثر حضوراً وتنوعاً في بريطانيا والجاليتان الآشورية والمندائية في أستراليا وفرنسا ومناطق أخرى.

يمكن للدبلوماسية العراقية، من خلال الاستثمار في التنوّع المجتمعيّ الخلّاق ورأس المال البشريّ التّعددي المنتشر خارج البلاد، تحفيز سياسة خارجية عراقية أكثر فاعلية وتأثيراً في المحيطين الإقليمي والدولي. ويمكن في هذا السياق توظيف مقدرات وتأثير من 350 –450 ألف عراقي في بريطانيا، من مختلف مكونات المجتمع، وفقاً لتقديرات السفارة العراقية في لندن، فضلاً عن إمكانيات واعدة لتوظيف جميع طاقات المجتمعات الأخرى من العرب والأكراد والتركمان والشّبك والأرمن، إلخ، في مراكز صنع القرار العالمي في برلين ولندن وواشنطن دي سي.

يضاف إلى ذلك خبرات الأقليات الدينية الفريدة، مثل الكلدان في ديترويت (180 ألف) والآشوريين في شيكاغو (35 ألف) والإيزيديين في ألمانيا (200 ألف) والمندائيين في أستراليا (50 ألف).

الدياسبورا وتدفق رأس المال البشري خلال العقود الماضية

تعكس الدياسبورا العراقية مجتمعات متدفقة من المهاجرين الذين يحتفظون بإحساس الارتباط مع وطنهم الأم. ومع أن هذه ظاهرة قديمة، لكنها أصبحت مجالاً مهماً للبحث في ضوء التقدم التكنولوجي الحديث في مجال الاتصالات والنقل الذي أبرز أهمية الروابط بين هذا الشتات المنتشر عالمياً والبلد الأم، مما يؤدي إلى اكتساب سكان الشتات من كافة مكونات المجتمع وطبقاته وخبراته ومواهبه ونجاحاته أهمية متزايدة في مجالات مثل التجارة الدولية والسياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية.

ونظراً لخصائصه الفريدة العابرة للحدود الوطنية، يمكن أن يكون للدياسبورا العراقية تأثيراً كبيراً على التبادل الاقتصادي بعدة طرق، ومع أن العراق يعد بلداً يتمتع بريع أساس يتمثل بالنفط، إلا أن هذا المورد لن يظل مستداماً. بالتالي، يمكن التفكير في أن تشكل التحويلات المالية من الشتات مصدراً رئيسياً لرأس المال من أجل التنمية.

فضلاً عن تأثير تنقل المواهب العراقية العالمية، أي، هجرة العقول على فقدان رأس مال لا يمكن تعويضه، لا سيما مع التحولات السياسية والاجتماعية العنيفة داخل البلاد، والتي دفعت بلداناً عديدة للمنافسة على جذب العقول والمواهب العراقية وتوظيفها لخدمة تلك البلدان، كما في بعض بلدان الخليج العربي ودول الجوار مثل سوريا والأردن ولبنان. ويمثل ما تقدم دليلاً يوضح أن أفراد الدياسبورا العراقية إذا كانوا يلعبون دوراً حاسما في تكوين شبكات تنظيم المشاريع والشبكات التجارية الدولية، وذلك بسبب قدرتهم على المساعدة في التغلب على الحواجز اللغوية أو الثقافية، فإنهم يمثلون قوة ناعمة ينبغي عدم التفريط بها وإعادة جذبها لفضاء البلد الأم.

التاريخ الموجز في تشكل الدياسبورا العراقية

خلال جولاتي البحثية والجامعية طوال العشرين عاماً الماضية، في بلدان عديدة، لاحظت أن الدياسبورا العراقية تفتقر للتماسك الداخلي. ويمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء السياق التاريخي المعاصر لتشكل جسم الدياسبورا عبر موجات متتالية من اللاجئين والمهاجرين، مختلفة الميول الفكرية والولاءات الاجتماعية والنزعات الأيديولوجية والانتماءات الطبقية، منذ ثلاثينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر.

تمثل التحولات السياسية العنيفة في التاريخ العراقي المعاصر السبب الجوهري لموجات الهجرة التي شكلت هذا الجسم المتنافر العناصر. ويمكن وضع مخطط تاريخي مبسط لهذه التدفقات من بداية رمزية في ثلاثينات القرن الماضي مع نفي وإسقاط الجنسية عن الآشوريين بعد مجزرة سميل 1933، من الذين استقر بهم المقام في شيكاغو في الولايات المتحدة، وكونوا أقلية دينامية ذكية. وكذلك الكلدان الذي هاجروا إلى الولايات المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر وصولاً إلى موجة الهجرة بعد مجزرة الأرمن في تركيا العثمانية 1915. وكذلك عماد الطبقة الوسطى من يهود العراق خلال عامي 1950-1951.

بعد الثورة على النظام الملكي 1958 هاجر العراقيون المتبقون من اليهود وأعداد من المسيحيين وأنصار الملكية إلى البلدان الأوروبية، ولا سيما إلى بريطانيا التي فتحت أبوابها للعديد من الأقليات الدينية وأنصار الملكية –الذين كانوا حلفاءً لبريطانيا– من أجل الهجرة والإقامة في المملكة المتحدة.

ثم جاءت موجة الهجرة الثالثة عقب الانقلاب البعثي في عام 1963، الذي أطاح بحكومة عبد الكريم قاسم. وكان أغلب المهاجرين، هذه المرة، ينتمون للطبقة الوسطى. ثم مع الانقلاب البعثي عام 1968 ضمت الموجة الجديد ضحايا آخرين، هذه المرة: وهم أكراد وآشوريين ومعارضو النظام من الطبقة الوسطى أيضاً، مع تزايد شعور طبقات ونخب عديدة بالاضطرار إلى مغادرة البلاد؛ بسبب مناخ القمع العام الذي ساد البلاد، لا سيما بعد صعود نجم صدام حسين في السلطة.

وبعد موجة تدفق قادة اليسار السياسي والنخب السياسية الكردية المعارضة شهدت الثمانينيات موجة جديدة من المهاجرين العراقيين، إذ أدت الحرب العراقية الإيرانية، التي استمرت من عام

1979 إلى عام 1988، إلى هجرة الناشطين السياسيين من الأحزاب الإسلامية مثل حزب الدعوة والحزب الشيوعي والأحزاب الكردية. بالتالي تشكلت موجة من المهاجرين من مزيج مختلط من السياسيين المعارضين والمستقلين والتجار والمهنيين، وتغذت الهجرة تالياً بالمواهب والنخب الجديدة والشابة من الجيل الجديد بين عامي 1990 و1991، وذلك خلال حرب الخليج الثانية، وفي أعقاب الانتفاضات الشيعية والكردية شمال وجنوب العراق.

وخلال 13 عاماً من العقوبات الدولية التي بدأت بقرار مجلس الأمن 661 الذي فرض نظام الجزاءات الاقتصادية ومروراً بالقرار 687 الذي أدخل البلاد في سلسلة من التقييدات الجديدة، أصبحت الهجرة ملاذاً وخياراً لكل من استطاع إليها سبيلاً. لقد تسببت العقوبات الاقتصادية في تأثيرات كارثية، وعلى الرغم من فرضها من قبل الأمم المتحدة في البداية كرد على الغزو العراقي للكويت، إلا أنه تم تجديدها بعد نهاية الحرب التي شنها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة مستهدفة تدمير البنية التحتية المدنية للبلاد، بما في ذلك مرافق الكهرباء والصرف الصحي، وفاقمت هذه الهجمات الحربية والقصف الجوي المكثف من آثار العقوبات الأولية، وجعلت العقوبات اللاحقة، التي تم إقامتها في قرار مجلس الأمن الدولي 687، أكثر تدميراً، ما ترك أثره على الطبقة الوسطى ونظام التعليم وقدرات النخب الثقافية والاقتصادية، وشكلت ضربة قاصمة لرأس المال البشري العراقي في الداخل. (سلوم، الإبادة الجماعية في الشرق الأوسط، مؤسسة مسارات، 2024).

بعد احتلال العراق في عام 2003 وما تلي ذلك من صراعات وحرب أهلية في عامي 2006-2007، تغذت الدياسبورا بموجات جديدة من الفارين من العنف الطائش والعشوائي، وشملت الهجرة أبرز النخب الموهوبة وما تبقى من الطبقة الوسطى ونخب الأقليات الدينية والإثنية ورجال الأعمال ومالكي رؤوس الأموال. وشكلت هذه الموجات دياسبورا ممانعة، لها رأي حاسم تجاه التغيرات السياسية بعد الغزو الأميركي وتأسيس نظام ديمقراطي تعددي في البلاد في أعقاب إسقاط النظام الديكتاتوري. (سلوم، العنف ضد الأقليات في العراق، مؤسسة مسارات، 2017).

بعد تهديد تنظيم داعش الإرهابي في عام 2014، زاد عدد العراقيين الذين وجدوا أنفسهم في الشتات. بعضهم اتبع نمط الهجرة التسلسلية، حيث انضموا إلى أفراد عائلاتهم المتواجدين في البلدان المضيفة، محاولين جمع شمل الأسرة. بينما اختار البعض الآخر طريقاً أكثر خطورة، وسافروا

في رحلات غير شرعية إلى أوروبا. مع موجة الاحتجاجات الواسعة بعد عام 2019، وجد الجيل الشاب ما بعد داعش نفسه أمام خيارات مماثلة. هذا الوضع خلق صدعاً اجتماعياً خطيراً بين البيئة السياسية الداخلية في العراق ومجتمعات الدياسبورا خارج البلاد. ويمثل هذا التحدي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه السياسة الخارجية العراقية.

والخلاصة، أنه نتيجة موجات الهجرة وخلفيات العراقيين المتنوعة نجد أن تركيبة الدياسبورا العراقية في دول العالم شديدة الاختلاط والتفاوت من غالبية مكونات المجتمع من العرب الشيعة والسنة والأكراد السنة، بينما هناك أقليات أخرى كثيرة تشكل جزءاً من خارطة الشتات كالآشوريين والكلدان والسريان والصابئة المندائيين والتركمان والأكراد الفيليين واليهود الخ. وأنها نتيجة التحولات السياسية العنيفة أصبحت الدياسبورا تمثيلاً للصدع الاجتماعي، وهي في الحين نفسه، ومن منظور اقتصاد التنوع المجتمعي، تمثل رأس مال بشري ينبغي كسبه وتوظيفه لصالح البلاد، كقوة ناعمة.

والهدف الأخير ينبغي أن يعيد تشكيل أهداف السياسة الخارجية العراقية في الأعوام المقبلة.

نحو توظيف دبلوماسي فعال لاقتصاد الدياسبورا العراقية

تعود أول محاولة ناجحة للتنسيق بين ممثلي الدياسبورا العراقية في الخارج إلى عام 1990 في أعقاب غزو الكويت، إذ رأت المعارضة العراقية في ذلك فرصةً للتأثير على صناع السياسات الدولية في لندن وواشنطن، والدفع باتجاه تغيير النظام السياسي الدكتاتوري في العراق.

هذا هو السياق الذي برز فيه المؤتمر الوطني العراقي، وعمل مع مجموعات معارضة أخرى، بالتعاون مع حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للدفع باتجاه تغيير نظام صدام حسين. ونجحت هذه المحاولة إلى حد كبير في دفع أجندة دولية لتغيير النظام والسعي لذلك فعلياً، في نهاية المطاف، من خلال تنفيذ «قانون تحرير العراق» للعام 1998.

ومع الاستعداد للغزو في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، كانت جماعات المعارضة تعمل على تعزيز علاقاتها مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، تمهيداً لتشكيل جزء من الحكومة

الجديدة بمجرد حدوث التدخل العسكري وتغيير النظام. في حين اتجهت عدة جماعات في الشتات العراقي على تقديم الإغاثة الإنسانية خلال نظام العقوبات من قبل الأمم المتحدة من 1991 إلى 2003.

بعد غزو العراق في 2003، استطاعت نخب الدياسبورا العودة إلى البلاد، وبرزت فرص المساهمة مباشرةً في إعادة الإعمار وتشكيل النظام الديمقراطي التعددي. وكما أشرنا في مثال ستة رؤساء وزراء للحكومة العراقية من مجتمع الشتات في الخارج. فإن الفرصة كانت قائمة دائماً لتوظيف فعال لمجتمع الشتات.

ومع ذلك، فإن طبيعة النظام المؤسس على المكونات دون توظيف مثمر لهذا الرأسمال البشري العابر للحدود وللمكوناتية من مجتمع الشتات. وأدت بنية النظام المكوناتي إلى وضع كوابح أمام تعبئة جهود مجتمع الدياسبورا وتحقيق تماسك داخل هذا المجتمع التعددي على نحو مثمر، لا سيما النخب التي ليس لها صلة أيديولوجية بالأحزاب السياسية التقليدية، مع أن فرصاً عديدة قد لاحت لتوظيف إيجابي يسهم في بناء اقتصاد الشتات في ضوء مفهوم اقتصاد التنوع المجتمعي، ولاقتراح اقتصاد بديل لاقتصاد الريع النفطي.

وقد لاحت لحظات ذهبية كان يمكن أن تغير طبيعة البراديغمات السائدة. وتمثلت الفرصة الأبرز لتوحيد جسم الشتات الممزق خارج البلاد والبدء بسياسة توظيف ذكية لاقتصاد التنوع المجتمعي مع غزو داعش للبلاد 2014. وفر هذا التهديد الوجودي، الذي كان يشكل تهديداً لبقاء العراق ككيان سياسي وحضاري، فرصة توحد المواطنين العراقيين بكافة أطيافهم للدفاع عن وحدة البلاد. لكن افتقار الدبلوماسية العراقية لرؤية موحدة نتج عنها عدم استثمار صانع القرار لفرصة توحد شتات الخارج مع حدث استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على محافظة نينوى عام 2014. لا سيما مع الدعم الدولي للبلاد في حربها للتحرر من التنظيم الإرهابي المتوحش.

وخلال الأحداث المتتالية من 2014 إلى 2017 انبثق سعي مشترك ناجم عن جهود الشتات في التعبئة وظهور التنسيق العابر للحدود ومشاركة المغتربين الفعالة من كافة الخلفيات العرقية والاجتماعية والسياسية في الاحتجاجات ضد الإرهاب، وفي الدعوة إلى حماية التراث التعددي الذي دمرته داعش، وكرد فعل على ما ارتكبه من جرائم الإبادة الجماعية والتطهير عرقي.

كانت لحظة التوحد الثانية مع مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2019، عندما اتخذت الحركة الاحتجاجية في البلاد طابع توحيد بين العراقيين في الداخل والخارج، والمطالبة بهوية عراقية وطنية عابرة للمكوناتية، واستشراف آفاق اقتصادية أفضل لجميع المواطنين، وهي فرصة ضائعة لم يتم استثمارها في مسار إصلاحي لتوظيف هذه الروح النادرة العابرة للمكوناتية لبناء هوية وطنية مشتركة وجامعة. لا سيما بعد أن تحولت إلى لحظة انقسام جديدة؛ بسبب البراديغم المهمين في النظر للاحتجاجات كتهديد، وليس كفرصة للإصلاح اللازم.

في المقابل طرح الباحث منذ عام 2013 مفهوماً جديداً لاستثمار التنوع المجتمعي، يقوم على ضرورة توحيد مجتمع الشتات الذي لا يعد جسماً متجانساً، (سلوم، التنوع الخلاق، المجلس العراقي لحوار الأديان، 2013). والدعوة لخلق منصة للتنسيق أو التعاون بين جماعات الشتات المختلفة، في إطار تغيير البراديغم المهيمن على الثقافة السياسية وبوصف التنوع المجتمعي مصدر غني، وليس مصدر تهديد (سلوم، ديناميات الهوية، دار الرافدين، 2023، سلوم، الوحدة في التنوع، مؤسسة مسارات، 2015).

وقد أضافت زيارة قداسة بابا الفاتيكان إلى العراق 2021 أهمية كبرى لمثل هذه الرؤية التي تنطلق من النظر إلى العراق بوصفه عاصمة للتنوع الديني في الشرق الأوسط والعالم، وأثر ذلك على توظيف عابر للحدود، مع ما يشجعه من توظيف قدرات وعلاقات نخب الأقليات مثل الأيزيديين والتركمان والأكراد الفيليين والصابئة المندائيين والمسيحيين وغيرهم من مكونات المجتمع. ولا سيما أن الزيارة رفعت الوعي الوطني والعالمي على نحو نادر بأهمية التراث التعددي للبلاد، والتفكير بإمكانيات اقتصادية واعدة وبديلة للريع النفطي. (سلوم، فرنسيس في أور، مؤسسة مسارات، 2023).

من هنا تبرز حاجة ماسة لإجراء مبادرة مسبقة لبناء الثقة بين مكونات مجتمع الشتات العراقي كخطوة أولى، لا سيما في ضوء الافتقار إلى منصة أو مبادرة مؤسسية رسمية فعالة يمكنها توحيد الجهود أو بناء رؤية جامعة تتيح استثمار اقتصاد الشتات وخبرات النخب المغتربة.

ونقترح-في هذا السياق عقد منتدى لمكونات ونخب الشتات العراقي، مع الأخذ بنظر الاعتبار الخصوصيات الثقافية المختلفة، وعلى نحو يفتح آفاقاً للحوار المتواصل للتوافق على أولويات التوظيف لمجتمع الدياسبورا، واستشكاف الإمكانيات المتنوعة لاستثمار اقتصاد التنوع المجتمعي من أجل تعزيز مكانة وحضور العراق إقليمياً ودولياً.

د. سعد سلوم: دكتوراه في العلاقات الدولية، أستاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية، قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، من مؤسسي مبادرة الحوار المسيحي الإسلامي 2010، المجلس العراقي لحوار الأديان 2013، والمركز الوطني لمواجهة خطابات الكراهية 2018، ومعهد دراسات التنوع الديني في بغداد 2019، ومعهد صحافة التنوع في العراق 2020. ويترأس مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية. له 21 مؤلفاً باللغة العربية عن شؤون التنوع المختلفة، ودراسات منشورة باللغات الإنكليزية والفرنسية والإيطالية. حاز على جائزة ستيفانوس الدولية –أوسلو 2018، وجائزة البطريركية الكلدانية 2019، وجائزة كامل شياع لثقافة التنوير عن مجمل أعماله الفكرية 2019، وجائزة ابن شد للفكر الحر–برلين 2022 وجائزة مؤسسة ZÊD الألمانية للتضامن الإنساني فرانكفورت–2023